

المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية



---

البيئة والتنمية المستدامة

---

أعدت من قبل  
الأمانة العامة لآلكو  
29 سي، شارع ريزال  
ديبلوماتيك انكليف، تشنكياپوري  
نيودلهي – 110021  
(الهند)

## المحتويات

- أولاً. مقدمة ..... 3
- أ. معلومات أساسية ..... 3
- ب. المداولات في الدورة السنوية الثانية والخمسين لآلكو (9-12 أيلول / سبتمبر 2013، المقر الرئيسي، نيودلهي).... 3
- ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ..... 8
- أ. معلومات أساسية ..... 8
- ب. المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو (11-22 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013، وارسو، بولندا) ..... 9
- ج. مؤتمر بون حول تغير المناخ (10-14 آذار / مارس 2014، بون، ألمانيا) ..... 11
- د. مؤتمر بون حول تغير المناخ (4 - 15 حزيران / يونيو عام 2014، بون، ألمانيا)..... 13
- ثالثاً. النظام الدولي بشأن التصحر..... 15
- أ. معلومات أساسية ..... 15
- ب. الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (16-27 أيلول / سبتمبر عام 2013، ويندهوك، ناميبيا)..... 15
- رابعاً. متابعة التقدم في تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (WSSD) ..... 18
- أ. معلومات أساسية ..... 18
- ب. الدورة الختامية للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (20 أيلول / سبتمبر 2013) والجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (24 أيلول / سبتمبر 2013، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)..... 18
- خامساً. تعليقات وملاحظات أمانة آلكو ..... 20
- سادساً. مشروع الأمانة ..... 21

## البيئة والتنمية المستدامة

أولاً. مقدمة

أ. معلومات أساسية

1. يشكل القانون المتعلق "بالبيئة والتنمية المستدامة" بدأ هاماً في برنامج عمل المنظمة القانونية الاستشارية الآسيوية الإفريقية (الكو). فقد كانت المنظمة تتابع التطورات حول هذا الموضوع منذ ما يقارب أربعة عقود وحتى الآن. يتمحور هذا التقرير حول تنفيذ النظام الدولي الذي وضعته إتفاقيات ريو الثلاثة، وعلى وجه التحديد الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، 1992 (UNFCCC)، وإتفاقية التنوع البيولوجي، 1992 (CBD)، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و / أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، 1994 (UNCCD)، حيث يتم متابعة التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 (WSSD).

2. يقدم تقرير الأمانة الحالي لمحة عامة عن الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الاطراف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP 19) والاجتماع التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو، (9 CMP) الذي عُقد في الفترة من 11-22 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 في وارسو، بولندا؛ ويشير بإيجاز إلى المفاوضات اللاحقة بشأن تغير المناخ التي عُقدت في بون، ألمانيا في آذار / مارس و حزيران / يونيو 2014. سيقدم النظام الدولي لمكافحة التصحر تقريراً موجزاً حول الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP 11) التي عُقدت في الفترة من 16-27 أيلول / سبتمبر 2013 في ويندهوك، ناميبيا. و يتناول القسم الأخير من التقرير الدورة الختامية للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدورة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي عُقدت في 20 أيلول / سبتمبر 2013 في مقر الأمم المتحدة. أخيراً، يقدم تقرير الأمانة بعض التعليقات والملاحظات بشأن بند جدول الأعمال قيد البحث للدورة السنوية الثالثة والخمسين للمنظمة.

ب. المداولات في الدورة السنوية الثانية والخمسين لآلكو (9-12 أيلول / سبتمبر 2013، المقر الرئيسي، نيودلهي)

3. قدم الدكتور ياسوكاتا فوكاهوري نائب الأمين العام (DSG) بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة" على النحو الوارد في AALCO/52/HEADQUARTERS (NEW DELHI)/2013/SD/ S 10. وقال نائب الأمين العام مشيراً إلى أهمية هذا الموضوع، الذي تم التعامل معه من قبل المنظمة في السنوات الـ 40 الماضية، أن التركيز المعاصر كان على ثلاثة مواضيع، على وجه التحديد هي تغير المناخ، التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

4. كان عام 2012 ذو أهمية كبيرة جداً للمفاوضات بشأن تغير المناخ حيث عُقدت جولات عديدة من المفاوضات. كما عُقدت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP18) والاجتماع الثامن للأطراف في بروتوكول كيوتو (8 CMP) في الدوحة، قطر. اجتمع أيضاً المجتمع الدولي في بانكوك في آب / أغسطس 2012 و في بون في شهري نيسان / ابريل و حزيران / يونيو 2013 لمزيد من المفاوضات.

5. قال نائب الأمين العام أن مؤتمر الأطراف الثامن عشر عُقد على خلفية عدة تقارير من هيئات خبرة دولية سلطت الضوء على تزايد الانبعاثات والعواقب الكارثية التي يمكن أن تؤدي إليها. ويهدف المؤتمر إلى تحويل الاهتمام لضممان الشفافية في قياس الانبعاثات، وتقديم التقارير من قبل الدول وإجراءات التخفيف. كان التفاوض بشأن وضع خطة عمل لتلبية الموعد النهائي عام 2015 الذي حدده برنامج ديربان واعتماد فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو من المسائل الأخرى الهامة على جدول الأعمال. ويمكن القول أنه تم تحقيق تقدم كبير في الدوحة بالموافقة على بوابة الدوحة للمناخ التي تعدل بروتوكول كيوتو وتحدد فترة الالتزام الثانية بـ 8 سنوات، بدءاً من كانون الثاني / يناير 2013 جنباً إلى جنب مع الآثار المترتبة على عدم الالتزام. وقد وجهت جهود فريق العمل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل، الذي عُقد في بون في الفترة بين شهري نيسان / أبريل و أيار / مايو إلى تحقيق مشروع النص التفاوضي بحلول عام 2015 في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

6. وحول موضوع حماية التنوع البيولوجي، حقق الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، الذي عُقد في حيدر أباد، الهند، أهدافاً معينة. وافقت الدول المتقدمة على مضاعفة التمويل لدعم جهود الحماية في البلدان النامية جنباً إلى جنب مع العديد من التدابير الوقائية. وقد أشار نائب الأمين العام إلى الحاجة إلى المزيد من الجهود المطلوبة لتبسيط وتنفيذ المبادرات من أجل توثيق ثروة من المعارف التقليدية بين المجتمعات الأصلية والمحلية. كما كان من الضروري اتباع نهج وقائي عند تبني الابتكارات في مجال التكنولوجيا الحيوية.

7. إن متابعة "التنمية المستدامة" دون التركيز على البعد القانوني لم يعد خياراً قابلاً للتطبيق بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي الدورات الأخيرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الذي عُقد في نيروبي، كينيا، أعرب المجتمع الدولي عن قلقه وتبادل وجهات النظر. كما تمت دراسة ضرورة صياغة جدول أعمال بيئي يعالج قضايا مثل الطاقة، العمالة والفقير. بناءً على ملخص ريو +20، ذكر نائب الأمين العام أن الوزراء قد أدركوا ضرورة المضي قدماً نحو تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة التشاركي والفعال والذي يركز على التنفيذ. وتمت الإشارة إلى الوكالات الحكومية، بناءً على القدرات، معالجة العوائق التكنولوجية والمالية وإصلاح الإعانات الفاسدة التي تشوه مؤشرات الأسعار وتوزيع الموارد الكافية المتضمنة في الاقتصاد الأخضر كعوائق ينبغي تجاوزها لتحقيق التحول.

8. أشار مندوب نيبال إلى اجتماع رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران / يونيو 2012، مع المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، حيث جددت نيبال التزامها بالتنمية المستدامة وأكدت على تعزيز مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكب الأرض، من أجل أجيال الحاضر والمستقبل. كما اعترفت أن القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

9. أكد المندوب أيضاً على الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، الشامل والعادل، خلق المزيد من الفرص للجميع، الحد من عدم المساواة، إقامة معايير أساسية للمعيشة، تعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والإدماج وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. ينبغي على مثل هذه المعايير أن تكون قادرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مع تيسير المحافظة على النظام الإيكولوجي، والتجديد والترميم والمرونة في حال نشوء تحديات جديدة. كما شدد المندوب على الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

10. أكد المندوب أيضاً التزامهم بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)، وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن الإطار العالمي الجديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والتكامل المتقدم والتنفيذ والاتساق: تقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمم الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

11. على اعتبار أن تغير المناخ مسألة هامة في التنمية المستدامة، فإن تطوير البنية التحتية السريعة الاستجابة لتغيرات المناخ يمكن أن يوفر فرصة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وأيضاً لتعزيز التنمية السليمة بيئياً والمستدامة من خلال استخدام التكنولوجيات النظيفة. وقال المندوب أن نيبال قد اتخذت تدابير مختلفة لمواجهة هذه التحديات على المستوى الوطني وقد وجهت جهودها نحو الحد من الفقر تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

12. ذكر مندوب الهند أن أحد الإنجازات العظيمة لمؤتمر ديربان هي موافقة البلدان الصناعية على "فترة الالتزام" الثانية من بروتوكول كيوتو، الأمر الذي يتطلب منها الحد من الانبعاثات بطريقة ملزمة قانوناً، ويمكن أن تصل إلى عام 2020. وقد التزمت الهند بمتابعة أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو لا يتجاوز فيه متوسط نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة انبعاثات البلدان المتقدمة. وهذا من شأنه أن يضع على نحو فعال سقفاً لانبعاثات الهند، والتي ستكون أقل إذا اختار الشركاء من البلدان المتقدمة أن يكونوا أكثر سعياً لخفض الانبعاثات الخاصة بهم. وعن دور الهند في محادثات الأمم المتحدة لتغيير المناخ في الدوحة، أكد المندوب دورها الفعال في حث الدول المتقدمة على الالتزام بالسعي لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتعهد ببذل الأموال للتصدي لهذا التحدي العالمي. وقد دعت الهند البلدان المتقدمة إلى رفع مستوى طموحاتها المتدني في إطار فترة الالتزام الثانية إلى المستوى الذي يتطلبه العلم. كما ذكر المندوب أن الهند تقاسمت وجهات النظر مع البلدان النامية الأخرى بضرورة قيام المفاوضات بشأن تغيير المناخ على مبادئ "العدل" و "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. وفيما يتعلق بالتمويل، بالإشارة إلى صندوق المناخ الأخضر الذي أنشئ عقب محادثات عام 2010 في كانكون، قال المندوب أنه كان مجرد هيكل فارغ ولم يكن لديه رأس مال ذو قيمة لأداء مهامه في تمويل احتياجات البلدان النامية من أجل الحد من انبعاثات الكربون الخاصة بها. علاوةً على ذلك، شاركت الهند بالمسؤولية المشتركة في القيام بالأعمال بطريقة عادلة ومنصفة ولكن الاستهلاك الضخم والجائر للموارد من قبل البعض قد خلق عجزاً عندما لم يعد هناك ما يكفي لأولئك الذين لم تلبى حاجاتهم بعد. لذلك فإنه من الضروري احترام العدل.

13. حول دور مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أشار المندوب إلى المشاركة الفعالة من قبل أعضاء الأمم المتحدة من أجل ضمان الاستثمار في بيئة واقتصاد أخضر باعتبارهما سياسة ضمان راسخة للمستقبل. وتمثل موقف دولة الهند بالحوار والتداول لإتخاذ إجراءات حقيقية ولموسمة لتسريع الانتقال إلى اقتصادات أكثر استدامةً و شمولاً وصلابة.

14. و من بين الأولويات الرئيسية في البلدان النامية، كان القضاء على الفقر أبرزها، و التي أكدت على عدم قدرة أولئك الذين يعيشون في مستوى الكفاف على تحمل نفقات التكيف كما كان للبحث في سبل عيشهم أهمية في بيان ندرة الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والغابات. وقد بدأ التدهور الحاد في موارد الأراضي والمياه بالفعل بالتأثير على رفاه الناس الذين يعيشون على حواف الكفاف، وبالتالي، فإن الهند لن تتبنى أهداف خفض الانبعاثات لأن القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كانت الأولويات الأكثر أهمية.

15. شكر مندوب دولة قطر الله القدير لأنه أنعم على قارتي آسيا وإفريقيا بموارد ومكونات بيئية هامة وضخمة، والتي شكلت جزءاً كبيراً من موارد العالم. أكد المندوب أن دولة قطر تؤمن بأن ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام لن يكون ممكناً في ظل عدم وجود رؤية بيئية شاملة مما سيجعل من الحفاظ على البيئة أحد أهم الأولويات بالنسبة للأجيال المقبلة. و أشار المندوب إلى رؤية قطر الوطنية عام 2030 التي تهدف لتوجيه قطر نحو تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية وحماية الموارد الطبيعية. و قد ركزت رؤية قطر الوطنية على تشكيل إطار قانوني ومؤسسات بيئية فعالة لحماية التراث البيئي لقطر، فضلاً عن تأكيدها على أهمية توعية المواطنين بدورهم في حماية بيئة البلاد، من أجل صحة و سلامة أبنائهم ومن أجل أجيال المستقبل في قطر. كما تم التطرق إلى التطلعات المتعلقة باقتصاد قطر ومجتمعها، شعبها وبيئتها في إطار رؤية قطر الوطنية 2030.

16. ذكر مندوب كينيا أنهم استمروا في الانخراط في الحوار الدولي الذي يهدف إلى معالجة قضايا الاستدامة البيئية من خلال المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف في إطار الاتفاقيات التي كانوا طرفاً فيها. وشملت هذه الاتفاقيات اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC). كما أعرب المندوب عن سعادتهم باستضافة الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي الذي عُقد في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في شباط / فبراير 2013.

17. و أشار المندوب إلى المشاركة الفعالة من قبل الوفد الكيني في مؤتمر قمة ريو +20 حول التنمية المستدامة الذي عُقد في عام 2012، حيث اعتمدت القرارات الرئيسية بشأن البيئة والتنمية المستدامة. كما قيل أن كينيا كانت بصدد تنفيذ نتائج ريو +20.

18. كما سلط المندوب الضوء على الأنشطة التي تضطلع بها حكومة كينيا في مجال القوانين البيئية الدولية (الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف) (MEAs)، وعلى سبيل المثال أولاً، إتمام استراتيجية الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

(MEAs) التي من شأنها أن تساعد كينيا على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بطريقة منظمة وإلى أقصى حد. ثانياً، مبادرة لتحديث ومراجعة خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP) لفترة 2010-2020. ثالثاً، عملياً إتمام تقييم وتوثيق رأس المال الطبيعي.

19. أشار مندوب جمهورية الصين الشعبية إلى العلاقة الوثيقة بين مصالح جميع البلدان والتنمية المستدامة وأيد المؤتمرات السابقة وتوجيهات القمم. كما أشار إلى أن تغير المناخ كان واحداً من أبرز القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي، وأن التنمية المستدامة كانت في الوقت نفسه الهدف والطريق الصحيح لإيجاد حل فعال. أكد المندوب على أهمية التشديد على مبادئ العدل والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وكذلك رحب بنتائج مؤتمر الدوحة، ولا سيما تلك المتعلقة بفترة الالتزام الثانية من بروتوكول كيوتو. وفيما يتعلق بالتفاوض للتوصل إلى اتفاق عام 2015 بالنسبة لترتيبات مرحلة ما بعد عام 2020، اقترح المندوب ضرورة عمل جميع الأطراف معاً واحترام الاهتمامات الأساسية والأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات البلدان المتقدمة واحتياجات البلدان النامية.

20. كما رحب المندوب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في عام 2012، والذي شكل توافقاً في الآراء من أجل تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وحث المندوب أيضاً على الالتزام بروح ومبادئ ريو.

21. تطرق مندوب الصين إلى التدابير والسياسات التي اتخذتها الصين لمعالجة القضايا، مثل الخطة الخمسية الثانية عشرة التي سوف ترسخ مفهوم التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون وتُسرع إقامة أنماط موفرة للموارد وصديقة للبيئة على صعيدي الإنتاج والاستهلاك.

22. بدأ مندوب تايلاند بقوله إنه على مدى عقود، تم ترسيخ فلسفة جلالة الملك بوميبول أدولياديج حول "اقتصاد الاكتفاء" في جدول أعمال التنمية الوطنية في تايلاند وأن رؤية البلاد قد شملت دوماً الاستدامة. وذكر المندوب أن تايلاند تؤمن بأنه من الضروري البناء على نتائج ريو +20. قدمت تايلاند نتائج مؤتمر القمة لمجلس وزرائها، ونتيجة لذلك تم إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ برئاسة رئيس وزراء تايلاند وتتألف من وكالات مثل وزارة المالية والشؤون الخارجية وغيرها. وكانت تايلاند أيضاً تقوم بصياغة استراتيجية حول النمو الأخضر لعامي 2014-2015 والتي تعزز التنمية الخضراء في جملة أمور من بينها؛ استخدام الأدوات القانونية في الإدارة البيئية؛ وجاهزية القطاعات للتكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية. شاركت الحكومة الملكية التايلندية أيضاً باستضافة الحوار الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ: من الأهداف الإنمائية للألفية إلى جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة بعد عام 2015، في بانكوك.

23. ذكر المندوب أنه كبلد معرضة للكوارث، كانت تايلاند مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لحماية منجزات التنمية وأعرب عن أمله في أن يرى البلدان المتقدمة ترفع من مستوى طموحها بحلول عام 2014 فيما يتعلق في بروتوكول كيوتو. كما أشار المندوب إلى الأمن المائي والكوارث المتعلقة بالمياه وإلى استضافة تايلاند ومنتدى المياه لآسيا والمحيط الهادئ لقمة المياه لآسيا والمحيط الهادئ الثانية التي أدت إلى إعلان شيانغ ماي.

24. كما ذكر المندوب أن الحكومة الملكية التايلندية تخطط للمشاركة في استضافة المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس حول الحد من مخاطر الكوارث في حزيران / يونيو 2014 مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية للحد من خطر الكوارث، وأن هذا من شأنه معالجة القضايا الإقليمية والعالمية فضلاً عن تبادل المعرفة حول كيفية استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) لتطوير نظم الإنذار المبكر. وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي ذكر المندوب أن تايلاند تقوم بصياغة خطة استراتيجية لمدة تسع سنوات لإدارة التنوع البيولوجي بما يتماشى مع التزاماتها الدولية.

25. أكد مندوب جمهورية كوريا أن تغير المناخ كان أخطر تهديد لبقاء النظام البيئي والإنسانية. كما شدد المندوب أن مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة الذي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية يتطلب بذل جهود أكبر من قبل البلدان النامية. وأنه يجب على النظام البديل أن يكون مرناً بحيث يتيح المشاركة لكل بلد.

26. كما شكر المندوب جميع الدول الأعضاء على الدعم الذي قدمه لجمهورية كوريا في استضافة أمانة الصندوق الأخضر للمناخ في عام 2012. كان الغرض من الصندوق دعم جهود التكيف والتخفيف للدول النامية، وذكر المندوب أن جميع الدول الأعضاء ستواصل دعم الصندوق حتى يصبح نظاماً فعالاً لمعالجة تغير المناخ.

27. ذكر مندوب اليابان أنه يجب بذل جميع الجهود الممكنة للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار العمل لما بعد عام 2020، وتحقيق اتفاق عام 2015. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون اجتماع مؤتمر الأطراف التاسع عشر المقبل في وارسو، بولندا حاسماً لتحديد جدول عمل للسنتين القادمتين والتوصل إلى اتفاق مستقبلي يعكس وضع العالم الحقيقي فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة.

28. وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، ذكر المندوب أن مؤتمر الأطراف الحادي عشر الذي عُقد في حيدر أباد، الهند كان ناجحاً وشمل الاتفاق على مبدأ لتحقيق هدف تعبئة الموارد و مضاعفة التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية. وذكر أيضاً أنه كان من المقرر أن يتم استعراض منتصف المدة لأهداف أيشي بحلول عام 2015 وتعزيز التعاون الدولي المنظم.

29. كما ذكر المندوب أن مؤتمر ريو+20 شدد على أهمية الاقتصاد الأخضر ودمج أهداف التنمية المستدامة مع أهداف التنمية لعام 2014. وشدد على أهمية تحول البلدان النامية إلى الاقتصاد الأخضر، وأشار إلى إعلان اليابان حول مبادرات المستقبل الأخضر بمناسبة مؤتمر ريو 20+. كما أعربت اليابان عن رغبتها في تبادل المفاهيم المبتكرة مثل "رؤية المدينة البيئية المستقبلية" وخبرتها في مجالات مثل التصدي للكوارث.

30. أحيط مندوب ماليزيا علماً بقرار مؤتمر الأطراف الثامن عشر حول اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ للفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان (ADP) لتنظيم وإنهاء النص التفاوضي لصك قانوني جديد والذي سيدخل حيز التنفيذ بحلول أيار / مايو 2015. وأكد أن الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لم يكن منتدى لإعادة التفاوض، أو إعادة كتابة أو إعادة تفسير الاتفاقية وأن الصك القانوني يجب أن يكون راسخاً في مبادئ المادة 3 و4 من الاتفاقية. كما أكد مجدداً على أهمية مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة و"الأركان الأربعة" للتنمية المستدامة.

31. كما قال المندوب أن ماليزيا رحبت بقرار إنشاء فترة التزام ثانية من بروتوكول كيوتو لأنه سيعطي الفرصة للدول المتقدمة التي لم تتبنى أهداف الحد من الانبعاثات أو تصادق على البروتوكول لاتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات وعدم نقل العبء إلى البلدان النامية. ثم اقترح المندوب أن على ألكو أن تُنظم آراء الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة لإدراجها في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المستقبل.

32. وفيما يتعلق بالسبل وتبادل المنافع، اعترف مندوب ماليزيا بالحاجة إلى التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا وسن ماليزيا لتشريعات وطنية من أجل تسهيل التصديق على البروتوكول.

33. أشار المندوب أيضاً إلى وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حملت عنوان "المستقبل الذي نريده" كونها تتضمن معايير واضحة وعملية لتحقيق التنمية المستدامة. وأشار مندوب ماليزيا أيضاً إلى إيمان ماليزيا أن المبادرات على المستوى المحلي هي مفتاح التعاون الإقليمي والعالمي في المستقبل لتحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام والتنمية المستدامة.

34. أشار مندوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن قضية تغير المناخ شكلت قضية حيوية ليس فقط لجيل الحاضر بل أيضاً لمستقبل الجنس البشري لأنها أضرت بشكل خطير بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة البشرية.

35. كما ذكر المندوب أنه في ظل القائد الأعلى كيم جونج أون، تسعى حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية لاستكمال القوانين المحلية لحماية وتنمية البيئة الطبيعية. وتشمل هذه القوانين قانون حماية البيئة، قانون الغابات، قانون الموارد المائية، قانون حماية الحيوانات المفيدة، قانون برنامج لتطوير الأراضي، قانون تقييم الأثر البيئي وقانون الطقس، وغيرها. وذكر أيضاً أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كانت تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بروتوكول كيوتو، اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وغيرها. كما أشار المندوب إلى تركيز حكومات كوريا الديمقراطية الشعبية على تعزيز فعالية الاحتراق في مرافق احتراق الفحم وتنقية الغاز العادم وإدخال التكنولوجيا الفعالة والطاقة المتجددة. أشار المندوب أيضاً إلى أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستواصل تعزيز التعاون مع جميع البلدان لبناء عالم جديد ينعم بالسلام والرخاء.

## ثانياً. النظام الدولي بشأن تغير المناخ

### أ. معلومات أساسية

36. تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، عام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 استجابة المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي يشكلها خطر تغير المناخ. وتم اختتام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 9 أيار / مايو 1992، وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED) في حزيران / يونيو 1992. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 آذار / مارس 1994، ووصلت إلى العالمية بعد أن نالت تصديق 195 عضواً من الدول الأطراف في الاتفاقية. دخل بروتوكول كيوتو (KP) حيز التنفيذ في 16 شباط / فبراير 2005 وهناك حالياً 191 دولة ومنظمة واحدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) (EEC) قد أودعوا صكوك التصديق أو الانضمام أو الموافقة أو القبول. تصل نسبة إجمالي انبعاثات الأطراف المدرجة في الملحق الأول إلى 63.7%. ومع ذلك، فإن المساهم الأكبر في انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال خارج بروتوكول كيوتو<sup>1</sup>.

37. استمر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واجتماع مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والهيئات العليا لصنع القرار في اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، منذ بدء تنفيذ هذه الصكوك القانونية بالاجتماع على أساس سنوي. وعلى هذا النحو، وحتى تموز / يوليو عام 2014، عُقدت اجتماعات مؤتمر الأطراف التاسع عشر والاجتماعات التاسعة للأطراف في بروتوكول كيوتو.

38. يشارك المجتمع الدولي في الوقت الحاضر في مفاوضات لوضع إطار عمل للفترة من 2012-2020، والتي تخطط لفترة الالتزام الثانية بعد بروتوكول كيوتو. وتجدر الإشارة إلى أنه في كانون الأول / ديسمبر عام 2007، وافق اجتماع المفاوضين في مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ في بالي على إعداد خطة عمل بالي (BAP) وخارطة طريق الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف (COP 15) في كانون الأول / ديسمبر عام 2009 في كوبنهاغن كموعده نهائي للإتفاق على إطار للعمل بعد عام 2012. وضعت الخطة خارطة طريق للعمل بأربعة أضعاف من أجل تخفيف آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والتكنولوجيا والتمويل. وكانت في الأساس تفويضاً لإتمام أمرين: أولاً، التزامات الدول الصناعية بخفض الانبعاثات للمرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، وثانياً، الأهداف العالمية للعمل التعاوني الطويل الأمد حتى عام 2050. كانت هناك سلسلة من الخطوات في هذا الاتجاه. في عام 2009، انبثق عن قمة كوبنهاغن اتفاق سياسي شامل بين القادة، والذي تُرجم لاحقاً إلى مقررات مؤتمر الأطراف الرسمية في كانكون (2010). وتم التفاوض على صفقة محورية شاملة في السنة التالية في مؤتمر الأطراف السابع عشر في ديربان والذي وُجهت جهوده للإبقاء على بروتوكول كيوتو إلى ما بعد عام 2020 من خلال دورة برنامج ديربان للتفاوض على اتفاق لاحق. سلّم مؤتمر الأطراف الثامن عشر في الدوحة التعديل الرسمي اللازم لإنشاء فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو بشكل قانوني. سيغطي هذا القسم مؤتمر الأطراف التاسع عشر الذي عُقد في وارسو، بولندا في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013؛ و مؤتمري بون لتغير المناخ الذين عُقدا في آذار / مارس و حزيران / يونيو عام 2014.

<sup>1</sup> حالة التصديق على هذه الصكوك مأخوذة من الموقع:

ب. المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو (11-22 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013، وارسو، بولندا)

39. عُقد المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 19) في الفترة الممتدة بين 11 و 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 في وارسو، بولندا. وتزامن ذلك مع الاجتماع التاسع للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP 9). ومنذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ عام 1994، يعقد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية اجتماعات سنوية لتقييم التقدم في التعامل مع تغير المناخ، ويستعرض اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو تنفيذ بروتوكول كيوتو، الذي اعتمد في عام 1997، ويتخذ القرارات لتعزيز تنفيذه بصورة فعالة.

40. كما تضمن المؤتمر اجتماعات لثلاثة هيئات فرعية: الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA 39)، والهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI 39)، والجزء الثالث من الدورة الثانية للفريق العامل التخصصي المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل (ADP 2).<sup>2</sup>

### أهمية مؤتمر الأطراف التاسع عشر

41. أكد مؤتمر الأطراف التاسع عشر على الحاجة لإتمام اتفاق حول تغير المناخ بحلول عام 2015 وللفترة حتى عام 2020، والذي كان هدفاً خلال مؤتمر ديربان (COP 17) في عام 2011. وكان التركيز الرئيسي على تحديد مسار أكثر وضوحاً للسنتين الأخيرتين في مفاوضات برنامج ديربان الذي سيؤدي إلى اتفاق المناخ في المستقبل. دارت المداولات الرئيسية حول "المساهمات المحددة المرتقبة على الصعيد الوطني" حتى اتفاق عام 2015، وبحلول الربع الأول من عام 2015 بالنسبة لتلك البلدان التي كانت "مستعدة للقيام بذلك". وكان هناك مطالب قليلة من قبل البلدان النامية، ومن بينها الحاجة إلى زيادة التمويل المتعلق بالمناخ، وآلية جديدة لمساعدة الدول وخاصةً الضعيفة منها في التعامل مع "الخسائر والأضرار" التي لا مفر منها والناجمة عن تغير المناخ. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان المتقدمة، التي تعهدت سابقاً بتعبئة ما مجموعه 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020، قد رفضت تحديد الهدف المرحلي الكمي لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ. علاوةً على ذلك، عجزت "آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ" عن تحقيق متطلبات البلدان الضعيفة. كما تأسس برنامج جديد لتوفير المعلومات والخبرات، والنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات، ولكنها لا تقدم أي تعهد من حيث التمويل الإضافي. تضمنت النتائج الرئيسية لمؤتمر الأطراف التاسع عشر:

- اتفاق لجدولة مساهمات خفض الانبعاثات بعد عام 2020 بحلول الربع الأول من عام 2015
- اتفاق حول إطار وارسو لتمويل خفض الانبعاثات من إزالة الغابات و تدهورها<sup>3</sup>
- إنشاء آلية وارسو الدولية حول "الخسائر والأضرار"
- إتمام الترتيبات المؤسسية بين الصندوق الأخضر للمناخ ومؤتمر الأطراف

### الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل

42. في مؤتمر ديربان (2011)، حددت الأطراف عام 2015 موعداً نهائياً للتوصل إلى اتفاق يشمل فترة ما بعد عام 2020، في شكل "بروتوكول، أو صك قانوني آخر أو نتيجة متفق عليها مع القوة القانونية بموجب اتفاقية معمول بها من قبل جميع الأطراف". وفي مؤتمر الأطراف التاسع عشر (2013)، تم التوصل إلى تسوية بشأن إطار حول اتفاق عام 2015، نتج عنها نص جديد لبرنامج ديربان لتعزيز العمل (ADP) والذي سيُشكل أساس المفاوضات في الطريق إلى الأمام. يتحدث الجزء

<sup>2</sup> ملخص لمؤتمر وارسو لتغير المناخ: 11-23 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 12، رقم 594، بتاريخ 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، متاحة على الإنترنت على موقع <http://www.iisd.ca/climate/cop19/enb> وانظر أيضاً تقرير مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة عشرة، الذي عُقد في وارسو من 11-23 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2013، ملحق، الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة عشرة، في <http://www.unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf>

<sup>3</sup> لتفاصيل بشأن مؤتمر وارسو للمناخ (تم الوصول إليه في 30 حزيران / يونيو 2014) يقصد بـ REDD + خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بما في ذلك الحفظ.

الرئيسي من النص حول ما يلي: أنه ينبغي على جميع الدول " بدء وتكثيف الاستعدادات المحلية للمساهمات المحددة المرتقبة على الصعيد الوطني". وصنفت كلمة "مساهمات" بشكل غامض عمداً بدلاً من الكلمة الأكثر قوةً مثل "التزامات"، والتي تعني خلافاً لذلك إجراءات إلزامية بدلاً من الإجراءات الطوعية الأكثر ضعفاً. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على أن هذه "المساهمات" يجب أن تكون جاهزة في نهاية الربع الأول من عام 2015<sup>4</sup>. وتم التأكيد على أن هناك فجوة كبيرة بين الأثر الإجمالي لتعهدات التخفيف من قبل الأطراف من حيث الانبعاثات السنوية العالمية لغازات الدفيئة بحلول عام 2020 ومسارات الانبعاثات الإجمالية بما يتفق مع وجود فرصة محتملة لعقد الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى أقل من 2 درجة مئوية أو 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية<sup>5</sup>.

43. يعكس النص المقترح التسوية التي قدمتها الولايات المتحدة، التي تفضل اتفاقاً يُعمل به من قبل جميع البلدان بحلول عام 2020، بما في ذلك البلدان النامية الكبيرة وفي مقدمتها الصين والهند اللتان تدعوان إلى تقسيم واضح بين البلدان على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (أو مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أحد المبادئ التأسيسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). ولا يعالج مصطلح "المساهمات" المداورات والمخاوف المتعلقة بالتزامات خفض الانبعاثات وطبيعتها القانونية، والتي ستكون التحديات الرئيسية في مؤتمر الأطراف العشرين المقبل (في ليمّا في عام 2014) ومؤتمر الأطراف الواحد والعشرين (في باريس في عام 2015). علاوةً على ذلك، أسقط هذا النص الجديد الدعوة لصيغة مقترحة من أجل "معاهدة ملزمة قانوناً بموجب القانون الدولي".

### الخسائر والأضرار

44. أعربت العديد من الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من البلدان النامية الضعيفة بصفة خاصة عن قلقها المتزايد إزاء "الخسائر والأضرار" بسبب الظواهر الشديدة والآثار البيئية الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والتي سوف يكون لا مفر منها حتى مع جهود التخفيف والتكيف القوية<sup>6</sup>. وحول هذه الملاحظة، اتفقت الأطراف في مؤتمر الأطراف الثامن عشر (2012) على التوصل إلى قرار في وارسو بشأن "الترتيبات المؤسسية" لمعالجة الخسائر والأضرار. واتفقت الأطراف على إنشاء "آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ" وتبادل المعلومات وأفضل الإجراءات، واستكشاف استراتيجيات لمعالجة الخسائر والأضرار، وتقديم الدعم التقني للبلدان الضعيفة. وتعدت البلدان أيضاً بـ 100 مليون دولار لزيادة منافع صندوق التكيف الراهن، الذي أنشئ في عام 2008 لتوفير المال للدول الأكثر فقراً للتكيف مع آثار تغير المناخ. كما قدمت تعهدات جديدة لصندوق التكيف بالمساعدة من قبل الدول الأوروبية بشكل رئيسي. وتضع الآلية هذه المسألة تحت إطار التنقيح لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وتوافق على إعادة النظر في هذه الآلية وهيكلها في مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في عام 2016.

### التمويل

45. كجزء من اتفاقيات كوبنهاغن وكانكون، تعهدت الدول المتقدمة بتقديم 30 مليار دولار لتمويل المناخ من عام 2010 و حتى عام 2012 (فترة "البداية السريعة") وتعبئة 100 مليار دولار سنوياً للتمويل العام والخاص للبلدان النامية بحلول عام 2020. ومع ذلك، فإن البلدان النامية، القلقة بشأن عدم وجود تقدم في تكثيف التمويل، طالبت بهدف مؤقت وهو 70 مليار دولار بحلول عام 2016، ولكن تم رفضه من قبل الدول المتقدمة. ومن أجل إعطاء اهتمام رفيع المستوى لهذه المسألة، قرر مؤتمر الأطراف عقد حوار وزاري كل سنتين حول تمويل المناخ بدءاً من عام 2014 وحتى عام 2020.

### القياس، الإبلاغ والتحقق

<sup>4</sup> CP.19/1.  
<sup>5</sup> لمرجع نفسه، انظر الفقرة التمهيدية 8 "وإذ تضع في اعتبارها قرارها بشأن الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل سينظر في عناصر لمشروع نص تفاوضي في موعد لا يتجاوز موعد دورته التي ستعقد بالتزامن مع الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف (كانون الأول / ديسمبر) 2014 وذلك بهدف إتاحة نص تفاوضي قبل أيار / مايو 2015".  
<sup>6</sup> القرار CP.19/2.

46. خلال مؤتمر الأطراف التاسع عشر، اتفقت الأطراف على البنية والطرائق والإجراءات الخاصة بفرق من الخبراء الفنيين (TTEs) التي من شأنها أن تحلل التقارير المقدمة كل سنتين من قبل البلدان النامية في إطار المشاورات والتحليل الدولي (ICA). وستألف فرق الخبراء الفنيين بالأغلبية من خبراء من البلدان النامية؛ وسوف يرأس كل فريق خبير من بلد نامٍ وخبير من بلد متقدم، وسيعملون بصفتهم الفردية.

### خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+

47. في مؤتمر وارسو، كان برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+ أحد النتائج الرئيسية، كونه يغطي المبادئ التوجيهية والتدابير الاحتياطية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات. توصل المفاوضون إلى العديد من الأهداف التي وضعت في مؤتمر 2010 في كانكون، وتم الاتفاق على نص أساسي بشأن القواعد العلمية والتقنية، التمويل ونظام التنسيق الوطني. كما أحرزت الأطراف مزيداً من التقدم على صعيد خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+، و مجموعة من القضايا المتعلقة بإزالة الغابات وغيرها من الممارسات المتعلقة بالغابات التي تولد الانبعاثات. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى اعتماد المبادئ التوجيهية لبلدان الغابات لتطوير "المستويات المرجعية" التي سيتم على أساسها قياس جهودها الرامية إلى الحد من إزالة الغابات، والتي تُعد خطوة رئيسية نحو الإعداد لزيادة التمويل. تعهدت النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة بما مجموعه 280 مليون دولار لجهود خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+. شملت الإضافات على النص فيما يتعلق بالمسائل التقنية قرارات لتنفيذ الإجراءات الوقائية المتعلقة بحقوق البيئة والإنسان في مشاريع خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+؛ ووضع الأساس لنظام للرصد والإبلاغ والتحقق من خفض انبعاثات الكربون من الغابات القائمة؛ إنشاء النظم الوطنية لرصد الغابات؛ معهد المستويات المرجعية، أو الخطوط الأساسية، التي تقوم على أساسها الدولة بقياس جهود الحد من إزالة الغابات؛ وإنشاء تعريفات لعوامل إزالة الغابات. كما اتفق المفاوضون على نص يتعلق بتمويل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+، بما في ذلك بند قائل أنه على الدول أن تثبت احترام الإجراءات الوقائية من أجل الحصول على تعويض.

48. شهد مؤتمر الأطراف التاسع عشر نهاية المرحلة الأولى في جولة لثلاثة سنوات تقريباً لوضع اتفاق المناخ الجديد. ووُضعت خارطة طريق للسنتين القادمتين، التي إذا ما أُنِّبعت، فإنها ستكون تحسناً في تقديم دراسة أكثر تنظيمياً حول المساهمات (وليس 'الالتزامات') كما كانت عليه الحال في المفاوضات السابقة الرفيعة المستوى (مثل كيوتو وكوبنهاغن). وتم إنشاء آلية الخسائر والأضرار. كما تم الاتفاق على استعدادات مسبقة لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها+ والتي ينبغي أن توفر مجالاً لإدماج أنشطة الكربون في الغابات في التعهدات الوطنية<sup>7</sup>.

49. مع تزايد الحقائق القائمة المحيطة بقضايا تغير المناخ القائمة، لا يزال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو يحظى بالأهمية. وقد تقدم مؤتمر وارسو في خطوة صغيرة نحو نص في الربع الأول من عام 2015 ولكنه ركز فقط على المساهمات وليس الالتزامات.

50. سيعقد مؤتمر الأطراف العشرين وبروتوكول كيوتو العاشر في ليمّا، بيرو في الفترة من 1-12 كانون الأول / ديسمبر لعام 2014.

### ج. مؤتمر بون حول تغير المناخ (10-14 آذار / مارس 2014، بون، ألمانيا)

51. عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بون، ألمانيا في الفترة من 10-14 آذار / مارس 2014<sup>8</sup>. كما عُقد الاجتماع الرابع للدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل (ADP 2-4) في إطار

<sup>7</sup> يشكل هذا القرار جزءاً من إطار وارسو لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها+. لمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة FCCC/CP/2013/10، الفقرة 44

<sup>8</sup> لتقرير الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل في الجزء الرابع من دورته الثانية، الذي عُقد في بون في الفترة من 10-14 آذار / مارس عام 2014، انظر FCCC/ADP/2014/1 متاحة على الموقع

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) خلال هذا المؤتمر<sup>9</sup>. وكانت الأهداف الرئيسية الثلاثة من هذا الاجتماع:

- (أ) العمل على إحراز تقدم في صياغة مضمون اتفاق عام 2015، وذلك بهدف التوصل إلى عناصر لمشروع النص التفاوضي المتناسك من قبل مؤتمر الأطراف العشرين؛
- (ب) الشروع في المداولات التي من شأنها أن تسهل الاستعدادات المحلية لمساهمات الأطراف المحددة المرتقبة على الصعيد الوطني؛
- (ج) إتاحة الفرص العملية والقابلة للتحقق لرفع الطموح لفترة ما قبل عام 2020.

52. في مؤتمر بون الحالي، وفي استمرار لتفويضه بالعمل على زيادة توضيح العناصر لمشروع النص التفاوضي، ابتداءً من دورته الأولى في عام 2014، واصل الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان عمله حول مشاورات مفتوحة، تشمل العمل على العناصر المبينة في الفقرة 5 من القرار 1 لمؤتمر الأطراف السابع عشر، بما في ذلك، جملة أمور منها، التخفيف، التكيف، التمويل، تطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات والشفافية في العمل والدعم. كما وافق الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان على إنشاء مجموعة اتصال، والتي اشتملت على نوعين من مسارات العمل:

- (أ) مسار العمل 1 بشأن المسائل المتعلقة بالفقرات من 2 إلى 6 من القرار CP.17/1؛
- (ب) مسار العمل 2 بشأن المسائل المتعلقة بالفقرتين 7 و 8 من القرار CP.17/1.

53. كذلك وافق الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان على أن مجموعة الاتصال سوف تعمل وفقاً لإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعتمدة والتي عقدت اجتماعها الأول فور استئناف الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان في حزيران / يونيو عام 2014، من أجل مواصلة المفاوضات الموضوعية. وفي إطار مسار العمل 1 (اتفاق 2015)، عُقد الاجتماع على مدار الأسبوع في مشاورات مفتوحة بشأن البند 3 من جدول الأعمال، والتي تناولت: التكيف؛ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني؛ التمويل، والتكنولوجيا وبناء القدرات (وسائل التنفيذ)؛ الطموح والعدل؛ التخفيف؛ شفافية العمل والدعم؛ وغيرها من القضايا المتعلقة بالعناصر. و تناولت ورشة عمل أثناء الدورة الاستعدادات المحلية المتعلقة بالمساهمات المرتقبة على الصعيد الوطني. وفي إطار مسار العمل 2 (طموح ما قبل 2020)، عُقدت اجتماعات للخبراء الفنيين في مجال الطاقة المتجددة (RE) وكفاءة استخدام الطاقة (EE). وتتضمن كل اجتماع للخبراء الفنيين جلسات حول: السياسات والإجراءات والتكنولوجيا، والدولة العالمية للعمل؛ تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتمويل، والتكنولوجيا وبناء القدرات.

54. كما شهد الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان إطلاق اجتماعات الخبراء الفنيين، وهي عملية لخصت فيها البلدان المشاريع والسياسات والمبادرات التي تدعم جهودها الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة في الفترة الممتدة حتى عام 2020. وركزت الاجتماعات الفنية على الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة باعتبارهما اثنتين من المجالات التي يمكن من خلالها أن تساعد العملية الفنية البلدان على تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل أسرع. وسوف تستمر هذه العملية في الاجتماعات المقبلة في حزيران / يونيو مع التركيز على إمكانيات المدن والبيئة الحضرية إلى جانب التغير في استخدام الأراضي، بما في ذلك الغابات والزراعة، تقديم المزيد من المساعدة في الحد من الانبعاثات<sup>10</sup>. كما حددت عدة دول ومجموعات من الدول المعروفة باسم الأطراف الأفكار والمقترحات والمسارات نحو رفع الطموح المحلي والانتقال نحو مزيد من الاقتصادات المنخفضة الكربون.

<http://unfccc.int/resource/docs/2014/adp2/eng/01.pdf>

تم الوصول إليه في 30 حزيران / يونيو 2014  
<sup>9</sup> "مؤتمر بون لتغير المناخ: 10-14 آذار / مارس 2014، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد. 12، رقم. 595، بتاريخ 17 آذار / مارس 2014، متاحة على الإنترنت على الموقع

<http://www.iisd.ca/climate/adp/adp2-4/>

10

[http://unfccc.int/files/press/press\\_releases\\_advisories/application/pdf/20141403\\_adpclose.pdf](http://unfccc.int/files/press/press_releases_advisories/application/pdf/20141403_adpclose.pdf)

#### د. مؤتمر بون حول تغير المناخ (4 - 15 حزيران / يونيو عام 2014، بون، ألمانيا)

55. عُقد مؤتمر بون حول تغير المناخ في بون، ألمانيا في الفترة من 4 - 15 حزيران / يونيو عام 2014<sup>11</sup>. وتضمن المؤتمر: (أولاً) الدورات الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA)؛ و (ثانياً) الاجتماع الخامس للدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل (ADP 2-5).

56. في هذا الاجتماع، عُقدت أحداث وزارية رفيعة المستوى كانت خارج إطار مؤتمر الأطراف (COP) ومؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP). عُقدت اجتماعات وزارية خلال اليومين الأولين من الدورة، تضمنت اجتماع المائدة المستديرة للوزراء الرفيعة المستوى في إطار بروتوكول كيوتو، الذي يهدف إلى تقييم تنفيذ البروتوكول وتزويد الوزراء بفرصة لزيادة الحد من الانبعاثات كميًا والتزامات التخفيض (QELRCs). هدف الحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن برنامج ديربان لتعزيز العمل إلى رفع الطموح لفترة ما قبل عام 2020، وتوفير الدفع للمفاوضات حول اتفاق عام 2015. أحرزت الهيئة الفرعية للتنفيذ 40 تقدماً في القضايا المتضمنة اتفاقية المادة 6 (التعليم والتدريب والتوعية العامة). وعُقد الاجتماع الخامس للدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل في مجموعة الاتصال في هذه الدورة، التي تمحورت حول مسار العمل 1 (اتفاق 2015) ومسار العمل 2 (طموح ما قبل 2020). وبحث الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان في التخفيف؛ التكيف؛ التمويل؛ التكنولوجيا وبناء القدرات (وسائل التنفيذ)؛ الشفافية؛ المساهمات المحددة المرتقبة على الصعيد الوطني (INDCs)؛ في مسار العمل 1. بينما في مسارات العمل 2، نظمت اجتماعات الخبراء المواضيعية (TEMs) حول البيئة الحضرية واستخدام الأراضي، كما عُقدت ندوة حول دور المدن والسلطات الثانوية في التخفيف والتكيف.

57. جاء في المقدمة في بون قدرة المدن وكيف يمكن لاستخدام أكثر نكاءً للأراضي أن يطلق عملاً أكبر بشأن تغير المناخ الآن وفي المستقبل في حين تعمل الحكومات على اتفاق جديد في باريس في عام 2015. وكانت الأجواء إيجابية عندما طلبت الحكومات أن تكون عناصر مشروع المعاهدة جاهزة بحلول تموز/ يوليو قبل الاجتماعات المقبلة في بون في تشرين الأول / أكتوبر. وقال الرئيس المشارك في الفريق العامل الذي تم تكليفه بإنشاء اتفاق عام 2015 في بيان مشترك أن "الجو التعاوني والإيجابي الواضح هنا في بون قد تُرجم الآن في خطوة هامة إلى الأمام نحو عناصر مشروع المعاهدة التي يجب أن تكون نتيجة رئيسية بحلول نهاية العام في ليما، بيرو"<sup>12</sup>. كان تركيز هذا المؤتمر على التحضر واستخدام الأراضي باعتبارها مسارات لرفع مستوى هذا الطموح لفترة ما قبل عام 2020.

58. كما كان اجتماع بون الملتقى السنوي للهيئات الاستشارية الفنية (SBI و SBSTA) التي تعمل على المسائل الموضوعية التي تدعم تنفيذ اتفاقية تغير المناخ. وأحرزت هذه الاجتماعات تقدماً في جزء واسع من القضايا الأساسية للتنفيذ التي يمكن أن تساعد في دعم اتفاق باريس.

59. كان هناك دعم مستمر لما يتعلق بالتكيف والتقدم بشأن "الخسائر والأضرار". و حول آلية وارسو الدولية التي تم إنشاؤها حديثاً بشأن الخسائر والأضرار، توصلت البلدان إلى مزيد من الوضوح بشأن عضوية الهيئة الإدارية للألية، وناقشت كيفية إنشاء الهيكل الذي يمكن من التنفيذ. وفي إطار العملية التي بدأت في كانون الأول/ كانون الثاني، ستحتاج البلدان النامية لتلقي الدعم لوضع الأساس لعمليات التكيف الوطنية (NAP) من خلال برامج الدعم العالمي الممولة من قبل قنوات مختلفة. وشهد هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا، والذي يهدف إلى تسهيل تعزيز العمل

<sup>11</sup> "ملخص لمؤتمر بون لتغير المناخ: 4-15 حزيران / يونيو عام 2014، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد. 12، رقم. 598، بتاريخ 18 حزيران / يونيو عام 2014، متاحة على الإنترنت على الموقع

بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها، و يعمل الآن بكامل طاقته وهو على استعداد لتلقي الطلبات وتقديم الاستجابات لدعم إجراءات التكيف والتخفيف الملموسة من قبل البلدان النامية. وهذا له القدرة على تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا بشكل كبير.

60. وفيما يتعلق بالتحقق، كان هناك نهج صارم لإجراء تنقيح للمبادئ التوجيهية لمراجعة بيانات الغازات الدفيئة المقدمة من قبل البلدان المتقدمة تقدماً كبيراً، وخلق الأساس لاستكمال المبادئ التوجيهية في ليما. وهذا العمل، الذي يتضمن أيضاً أحدث الإرشادات العلمية من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، سيؤدي إلى مزيد من الدقة ومزيد من الشفافية فيما يتعلق بإجراءات التخفيف من قبل جميع البلدان المتقدمة بموجب الاتفاقية. وسيمكن من بداية فعالة، في عام 2015، لعمليات المراجعة لأطراف بروتوكول كيوتو في فترة الالتزام الثانية بموجب البروتوكول.

61. تم الاتفاق على الموعد النهائي لاستكمال عملية مراجعة فترة الالتزام الأولى بموجب بروتوكول كيوتو. وهذا يعني أنه تم الاتفاق على موعد الحساب النهائي للانبعاثات والكميات المخصصة في فترة الالتزام تلك. كما اتفقت الأطراف على رفد العملية المحاسبية بمعلومات إضافية، لجعل هذه العملية شفافة تماماً، وأيضاً في ضوء الحاجة إلى الحصول على معلومات محاسبية لفترة الالتزام الأولى قبل مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في عام 2015. كان هناك قدر أكبر من الوضوح في أهداف البلدان المتقدمة وإجراءات البلدان النامية. وضحت البلدان المتقدمة دور تبادل حقوق الانبعاثات وإجراءات استخدام الأراضي في تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات لعام 2020. ويمكن للبلدان النامية اتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة وطنياً (NAMAs) التي تتماشى مع أهدافها في مجال التنمية المستدامة. وفي اجتماع حزيران / يونيو، أجرت الدول جرداً لإجراءات التخفيف المناسبة وطنياً وللدروس المستفادة التي تم تحديدها، والتي ستكون مهمة للمضي قدماً.

## ثالثاً. النظام الدولي بشأن التصحر

### أ. معلومات أساسية

62. يتكون النظام الدولي لمكافحة التصحر من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر، وبخاصة في أفريقيا ( UNCCD أو CCD) التي اعتمدت في 17 حزيران / يونيو عام 1994، وفتُح باب التوقيع عليها في باريس في تشرين الأول / أكتوبر 1994. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 كانون الأول / ديسمبر 1996 و في 30 حزيران / يونيو عام 2014، كانت هناك 195 دولة طرفاً في اتفاقية مكافحة التصحر<sup>13</sup>.

63. تنص الاتفاقية على نهج متكامل لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان، ولا سيما في أفريقيا، من خلال الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات بدعمها التعاون الإقليمي والدولي. كما تتضمن الاتفاقية "ملحقات التنفيذ الإقليمي" لأفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي وشمال البحر الأبيض المتوسط. تم اعتماد الملحق الخامس لأوروبا الوسطى والشرقية في مؤتمر الأطراف الرابع في كانون الأول / ديسمبر عام 2000.

64. يعد مؤتمر الأطراف (COP) الهيئة العليا للاتفاقية. كما أوكلت إلى لجنة العلم والتكنولوجيا (CST)، التي أنشئت بموجب الاتفاقية كهيئة فرعية لمؤتمر الأطراف مهمة توفير المعلومات والمشورة بشأن المسائل العلمية والتكنولوجية المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، بينما توجد هيئة فرعية أخرى وهي لجنة مراجعة تنفيذ الاتفاقية. حتى الآن يُعقد مؤتمر الأطراف الحادي عشر تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

65. تعترف الاتفاقية بنهج ذو شقين لتحقيق أهداف التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتعطي الاتفاقية أهمية متساوية لكلا الجانبين مثل: (أولاً) تحسين "إنتاجية الأراضي، إعادة التأهيل، الحفظ والإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه" و (ثانياً) تحسين "الظروف المعيشية، ولا سيما على مستوى المجتمع". إن جوهر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هو تطوير برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من قبل الحكومات الوطنية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وتم اعتماد الخطة الاستراتيجية ذات العشر سنوات وإطار العمل لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (2008-2018) في مؤتمر الأطراف الثامن. وأهداف الخطة هي: (أولاً) تحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين؛ (ثانياً) تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة؛ (ثالثاً) توليد منافع عالمية من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ و (رابعاً) تعبئة الموارد لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ب. الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (16-27 أيلول / سبتمبر عام 2013، ويندهوك، ناميبيا)

66. عُقدت الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف (COP 11) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) في ويندهوك، ناميبيا في الفترة من 16-27 أيلول / سبتمبر عام 2013<sup>14</sup>. بالتزامن مع مؤتمر الأطراف هذا، تم

13

<http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/convention/ratification-eng.pdf>.

<sup>14</sup> انظر "ملخص الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: 16-27 أيلول / سبتمبر عام 2013" نشرة مفاوضات الأرض، المجلد. 4، رقم. 254، بتاريخ 30 أيلول / سبتمبر عام 2013، متاحة على الإنترنت على الموقع

<http://www.iisd.ca/desert/cop11/> . /

انظر أيضاً الموقع الإلكتروني للاتفاقية

(. ك = COP(10 = [http://www.unccd.int/en/about-the-convention/official-documents/Pages/SessionDisplay.aspx?k=COP\(10](http://www.unccd.int/en/about-the-convention/official-documents/Pages/SessionDisplay.aspx?k=COP(10)

عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة العلم والتكنولوجيا (CST 11) والاجتماع الثاني عشر للجنة مراجعة تنفيذ الاتفاقية (CRIC12) أيضاً بالتوازي مع مؤتمر الأطراف. وتم اعتماد أربعين قراراً في مؤتمر الأطراف هذا. وعقد المؤتمر جزءاً خاصاً رفيع المستوى إضافة لأربع جلسات حوارية تفاعلية. كانت الجلسات حول:

المائدة المستديرة 1: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تحقيق عالم حيادي حول تدهور الأراضي (غير ذي تأثير) في مجال التنمية المستدامة

المائدة المستديرة 2: التغلب على العقبات في زيادة ونشر الإجراءات الجيدة في سياق عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

المائدة المستديرة 3: اقتصاد التصحر / تدهور الأراضي والاستعادة: النظر في تحليلات التكلفة لزيادة الاستثمارات في تجنب تدهور الأراضي والاستعادة / تجديد الأراضي المتدهورة

الندوة الوزاري: الطريق إلى الأمام: الاستفادة من الإنجازات وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاستراتيجية على المستويين القطري والإقليمي.

### **الجزء الرفيع المستوى في المؤتمر الحادي عشر للأطراف (COP)**

67. عُقد الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر الأطراف الحادي عشر خلال اجتماع يومي 23 و 24 أيلول / سبتمبر عام 2013. وكان التركيز الرئيسي على الخيارات الأفضل لتنفيذ الاتفاقية وخطتها الاستراتيجية 2008-2018. ركزت مداوالات المائدة المستديرة على نهج المناظر الطبيعية المتكاملة الذي يعالج الجوانب الفيزيائية الحيوية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية للأراضي الجافة وإجراءات الإدارة المستدامة للأراضي. و أُشير إلى رؤية الأطراف نحو تحقيق تنفيذ هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

"إن الهدف في المستقبل هو إقامة شراكة عالمية لعكس ومنع التصحر / تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتضررة من أجل دعم الحد من الفقر والاستدامة البيئية."<sup>15</sup>

### **المائدة المستديرة الأولى: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تحقيق عالم حيادي حول تدهور الأراضي (غير ذو تأثير) في مجال التنمية المستدامة**

68. وفي مداولة المائدة المستديرة هذه، أُثيرت الأسئلة التالية:

(1) معنى 'الذهاب لعالم حيادي حول تدهور الأراضي (غير ذي تأثير)' وأثاره على الأراضي الجافة؟

(2) الأهداف والغايات الممكنة على المستوى الوطني

(3) توجيهات متعلقة بعالم حيادي حول تدهور الأراضي (غير ذي تأثير) (LGNW)، بما في ذلك اتباع نهج تحديد الأهداف، وترجمة الالتزامات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي و الجفاف التي قطعت في ريو +20 إلى أنشطة ملموسة في إطار الاتفاقية

69. أوضح المتحدث الرئيسي أن تدهور الأراضي هو على حدٍ سواء حالة وعملية ناجمة عن فقدان الإنتاجية البيولوجية. ومن الناحية العملية، يقصد بعالم حيادي حول تدهور الأراضي (غير ذي تأثير) الاستثمار لاستعادة الأراضي المتدهورة بالفعل ومنع المزيد من التدهور. ومع ذلك، لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه بديل أو خطة للتعويض. ولا تقتصر نتائج تدهور الأراضي فقط على انخفاض الإنتاجية الزراعية بل تتعداها إلى خسارة إضافية في جميع خدمات النظم الإيكولوجية التي تُبقي على نظام دعم الحياة العالمية. كما تؤدي الحلقة المفرغة من العمليات الفيزيائية الحيوية المُوجّهة من قبل مستخدمي الأراضي من خلال الخسائر المتواصلة في الإنتاجية تؤدي إلى الفقر والتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية.

### **مداولة المائدة المستديرة الثانية: التغلب على العقبات في زيادة ونشر الإجراءات الجيدة في سياق عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**

70. سلط الضوء على أفضل الممارسات التي لعبت دوراً هاماً في تجديد الأراضي المتدهورة، وأخذت أمثلة من النيجر، وبوركينا فاسو، وغيرها من البلدان. كما تم التركيز على العديد من الأنشطة الحكومية التي تسهل زيادة أفضل

<sup>15</sup> انظر 23 / COP (11) / ICCD لتقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الحادية عشرة، التي عُقدت في ويندهوك في الفترة من 16-27 أيلول / سبتمبر عام 2013، بتاريخ 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 ص. 18

الإجراءات والتي تطرقت إلى أهمية الإصلاحات الوطنية التشريعية، السياسات واستراتيجيات الاتصال. وسلط الضوء أيضاً على الدور الذي لا يقدر بثمن لإعادة التحريج في الكفاح العالمي ضد تدهور الأراضي وندرة الغذاء. وقد أثبت استخدام الأشجار في الأراضي الزراعية أنه حجر الزاوية لاستدامة مستقبلية في الأراضي الجافة. وبالتالي، هناك حاجة ماسة لتضمين الحراجة الزراعية في السياسات الوطنية وكذلك التشريعات التي تستهدف الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وتم التشديد على الفوائد الملموسة لشراكات تبادل المعرفة الإقليمية للتحسين نحو نشر أفضل الإجراءات وراء نطاق المستوى المحلي، وبخاصة إبراز دور قواعد البيانات وبوابات المعرفة التي توثق أفضل الإجراءات للدول الأخرى للنظر فيها.

### **مداولة المائدة المستديرة الثالثة: اقتصاد التصحر / تدهور الأراضي والاستعادة: النظر في تحليلات التكلفة لزيادة الاستثمارات في تجنب تدهور الأراضي والاستعادة / تجديد الأراضي المتدهورة**

71. وفي هذه المداولة، تم التأكيد على أن العديد من النظم الإيكولوجية تقترب بسرعة من نقاط اللاعودة، والتي لن تكون الاستعادة بعدها مجدية. وبالانتباه إلى التوجهات الكبيرة في عدد السكان والاستهلاك والتحضر، لم يعد العمل كالمعتاد خياراً. ويمكن أن يتحول تدهور الأراضي إلى حافز لاتخاذ إجراءات منسقة ومتضافرة. كانت مشكلتنا الأمن الغذائي والقضاء على الفقر أشد التحديات الراهنة إلحاحاً، ويتطلب هذا الجهد للتغلب عليها ترتيبات مؤسسية لمكافحة تدهور الأراضي بما في ذلك، ومن بين أمور أخرى، حيازة الأراضي والحقوق في الموارد، والحاجة إلى تمكين المرأة والمجتمعات المحلية. وقيل أن إظهار القيمة الكاملة للأرض وفوائدها للناس يمكن أن يساعد مدراء الأراضي والمجتمعات والشركات في تقييم المبادلات في خدمات النظام الإيكولوجي. علاوةً على ذلك، يمكن أن يُتخذ تحليل جدوى التكاليف أساساً لاتخاذ قرار واعٍ لتجنب تدهور الأراضي والاستثمار في الترميم.

72. ومن المقرر عقد مؤتمر الأطراف الثاني عشر مبدئياً (الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) في أواخر عام 2015. لم يتم تأكيد المواعيد والمكان بعد.

## رابعاً. متابعة التقدم في تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (WSSD)

### أ. معلومات أساسية

73. مهّد النقاش حول الروابط بين حماية البيئة والتنمية الطريق للإعتراف بمفهوم "التنمية المستدامة". واعترف مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية عام 1972 بضرورة حماية البيئة وتبني خطة عمل للبيئة البشرية وإعلان ستوكهولم الذي يتألف من 26 مبدأ كدليل لتطوير القانون البيئي. ولقد تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) كمتابعة لتنسيق الأنشطة البيئية لوكالات الأمم المتحدة. وفي عام 1992، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو. وتبني إعلان ريو وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وهو برنامج عمل شامل. كما أنشأ المؤتمر لجنة التنمية المستدامة (CSD). وتم إجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام 1997.

74. أتاح مؤتمر القمة العالمي لعام 2002 حول التنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ فرصة أخرى لإجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين. وكان إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ (JPOI) النتيجة الموضوعية للقمة. تناولت خطة التنفيذ القضاء على الفقر؛ تغيير الأنماط الغير مستدامة للاستهلاك والإنتاج، حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التنمية المستدامة في عالم أخذ في العولمة، الصحة والتنمية المستدامة، التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ التنمية المستدامة لأفريقيا؛ وسائل التنفيذ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

ب. الدورة الختامية للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (20 أيلول / سبتمبر 2013) والجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (24 أيلول / سبتمبر 2013، مقر الأمم المتحدة، نيويورك)

### الدورة الختامية للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

75. عُقدت الدورة العشرين للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD)<sup>16</sup> في 20 أيلول / سبتمبر 2013. أكد رئيس الاجتماع على الحاجة إلى التفكير ملياً في العشرين عاماً الماضية من عمل لجنة التنمية المستدامة والتذكير بتفويضها، الذي كان لتنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل تقارير منتظمة وإدراج ذوي العلاقة والمجموعات الرئيسية في اجتماعاتها. وأشاد الرئيس بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF) ليحل محل لجنة التنمية المستدامة، وتطلع إلى مشاركة رؤساء الدول والحكومات في هذا المنتدى، وتعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، و"تسريع التغييرات في واقع حياة الناس".

### المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة

76. عُقدت الجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF) تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في يوم الثلاثاء، 24 أيلول / سبتمبر، عام 2013 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكان موضوع الدورة "بناء المستقبل الذي نريده: من ريو +20 إلى برنامج التنمية ما بعد عام 2015". وتمت الدعوة إلى إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD أو RIO +20) في حزيران /

<sup>16</sup> "أبرز ملامح لجنة التنمية المستدامة 20: الجمعة 20 أيلول / سبتمبر، 2013" نشرة مفاوضات الأرض، المجلد 5، رقم 310 متاحة على الإنترنت على الموقع

يونيو عام 2012 في وثيقته الختامية، المستقبل الذي نريده<sup>17</sup>. وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة السابع والستين، اعتمد القرار 67/290 الذي تقرر فيه تفويض المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، بالإشارة إلى أنه يجب أن يكون متسقاً مع طابعه العالمي الحكومي الدولي، وسوف:

- يوفر القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات بشأن التنمية المستدامة؛
- يتابع ويراجع التقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- يعزز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ و
- يمتلك جدول أعمال ديناميكي وعملي المنحى، ويضمن المعالجة المناسبة للتحديات الجديدة والناشئة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

77. كما تقرر أن تتعقد اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة كل أربع سنوات تحت إشراف الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، لمدة يومين في بداية دورة الجمعية العامة؛ وكل عام تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمدة ثمانية أيام، بما في ذلك الجزء الوزاري لمدة ثلاثة أيام. وقيل أن هذا الاجتماع الافتتاحي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد قدم فرصة لفتح فصل جديد في "إدارة التنمية المستدامة". وأعلن القادة عدد من المقترحات المحددة بشأن دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى التي تنص على أنه ينبغي أن:

- يشمل ذوي العلاقة؛
- يؤكد على المساءلة؛
- يراجع جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ و
- يدرس القضايا من وجهات النظر العلمية والمحلية.

<sup>17</sup> تنص الفقرة 84 على ما يلي: "تقرر إقامة منتدى سياسي دولي عالمي رفيع المستوى، بناءً على نقاط القوة، والخبرات، والموارد وطرائق المشاركة الشاملة للجنة التنمية المستدامة، وبالتالي الاستعاضة عن اللجنة. يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى بمتابعة تنفيذ التنمية المستدامة، وينبغي تجنب تداخله مع الهياكل والهيئات والكيانات القائمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة"

## خامساً.

### تعليقات وملاحظات أمانة ألكو

78. تركزت المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ مؤخراً على اعتماد فترة الالتزام الثانية للدول. وتكشف الدراسات الزيادة المطردة في درجة الحرارة كنتيجة للانبعثات المتزايدة من الغازات الدفيئة التي لها آثار خطيرة على الرفاه الاقتصادي وعلى النظم الإيكولوجية. ومع الزيادة المتوقعة في كثافة وتواتر الظواهر المناخية الشديدة مثل الفيضانات والجفاف، وآثارها المدمرة، فإن تغير المناخ يتطلب اهتمام عاجل ومستمر. وتشارك الحكومات في جميع أنحاء العالم في حوار بناء يهدف إلى إيجاد وتنفيذ حلول عملية وفعالة للتصدي لمشكلة تغير المناخ العالمية. ويبقى التصدي لقضايا تغير المناخ على المستوى العالمي ذو أهمية كبيرة مع التزامات محددة في إطار نظام تغير المناخ المؤسس وعلى وجه التحديد؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، و بروتوكول كيوتو وخريطة طريق بالي. شهدت المفاوضات السابقة تأسيس البلدان النامية لادعاءاتها على مبدأ "العدل" و "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" لتبني فترة الالتزام الثانية بعد عام 2012. وقد شددت نتائج ديربان على الحاجة لوضع صك قانوني فعال للالتزام الثاني طويل المدى بعد عام 2012 وبحلول عام 2015. ومؤتمر الدوحة الذي أدى إلى صياغة بوابة الدوحة للمناخ يتحدث عن تعديل في بروتوكول كيوتو. ويقترح التعديل خطة الالتزام لمدة 8 سنوات منذ كانون الثاني / يناير عام 2013 بالنسبة للبلدان التي لها انعكاسات خطيرة إذا لم تمتثل. وشهد مؤتمر وارسو إقراراً إزاء وجود مشروع نص بشأن "المساهمات المحددة وطنياً" ليتم الانتهاء منها في الربع الأول من عام 2015. كانت الأسئلة حول "الخسائر و" الأضرار" و"تكرّر مثل هذه الأضرار محور هذا المؤتمر، فيما كانت مجموعة قليلة من البلدان المتقدمة إيجابية نحو الإسهام في ترتيبات وارسو المؤسسية حول التمويل.

79. كانت مكافحة التصحر من الاهتمامات المستمرة للمجتمع الدولي. وفي مؤتمر الأطراف الحادي عشر الأخير، كان التركيز على التوجيه إلى عالم حيادي حول تدهور الأراضي (غير ذي تأثير) (LGNW)، بما في ذلك اتباع نهج تحديد الأهداف، وترجمة الالتزامات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف (DLDD) التي قطعت في ريو +20 إلى أنشطة ملموسة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما أن الحلقة المفرغة من العمليات الفيزيائية الحيوية الموجهة من قبل مستخدمي الأراضي من خلال الخسائر المستمرة في الإنتاجية تؤدي إلى الفقر والتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية. وأكد المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي حل محل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD) في دورته الافتتاحية المضي نحو إدارة التنمية المستدامة. ومن المهم الاعتراف بالمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء في ألكو في جميع المفاوضات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية، وكذلك في مؤتمرات تغير المناخ. ويمكن للدول الأعضاء في ألكو النظر في تحويل اقتصادها نحو الاقتصاد الأخضر الذي من شأنه أن يوفر استثماراً جديداً وفرص عمل جديدة على النحو الذي تم فيه تداولها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة. كما ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي حول ضمان الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر واستخدام الطاقة المتجددة من أجل تحسين كوكب الأرض.

## سادساً. مشروع الأمانة

مشروع الأمانة  
AALCO/RES/53/S 10  
18 أيلول/ سبتمبر 2014

البيئة والتنمية المستدامة  
(متداول)

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في دورتها السنوية الثالثة والخمسون،

بعد الإطلاع على وثيقة الأمانة رقم 10 AALCO/53/TEHRAN/2014/SD/S؛

يُلاحظ مع التقدير للبيان الاستهلاكي للأمين العام؛

بعد المتابعة باهتمام كبير المداولات بشأن البند الذي يعكس وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن بند جدول الأعمال "البيئة والتنمية المستدامة"؛

وإذ يساورها بالغ القلق حول الحالة المتدهورة للبيئة العالمية من خلال مختلف الأنشطة البشرية، والكوارث الطبيعية غير المتوقعة؛

تأكيداً منها على أن حماية البيئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة؛

إشارةً إلى قرار نيروبي بشأن القانون البيئي والتنمية المستدامة الذي اعتمده الدورة الرابعة والأربعين لآلكو في عام 2005؛

مضمنةً أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا؛

تشديداً على أن الإرادة السياسية القوية لمكافحة تغير المناخ وفقاً لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها أمر ضروري؛

اعترافاً بأهمية مفاوضات خارطة طريق بالي الجارية لتعاون دولي أقوى بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد عام 2012؛

أخذةً بالإعتبار بوابة الدوحة للمناخ التي تم تبنيها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عُقد في الدوحة، قطر في كانون الأول / ديسمبر 2012 والذي عدّل بروتوكول كيوتو بالموافقة على فترة التزام لمدة 8 سنوات منذ كانون الثاني / يناير عام 2013؛

بالنظر أيضاً إلى الحاجة لوجود مشروع نص لإتفاق تغير المناخ حول 'المساهمات' بحلول الربع الأول من عام 2015؛

وتأكيداً على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

تحت الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في مفاوضات خارطة طريق بالي الجارية والنظر في التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو بالموافقة على فترة التزام لمدة 8 سنوات منذ كانون الثاني / يناير 2013. كما تحت الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في مؤتمرات تغيير المناخ القادمة والعمل على مشروع نص على أن يتم الانتهاء منه في الربع الأول من عام 2015؛

توجه الأمانة لمتابعة مفاوضات تغيير المناخ وبرنامج ديربان لعمليات إجرائية من أجل صك قانوني دولي أقوى بشأن تغيير المناخ لفترة ما بعد عام 2012.

كذلك توجه الأمانة إلى مواصلة متابعة التقدم في تنفيذ نتائج قمة جوهانسبرغ وكذلك متابعة التقدم في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، و

تقرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الرابعة والخمسين.